

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لسمى القوى والشرع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

١٧١٤	رقم التبليغ:
٢٠١٧/١٠/٢٣	تاريخ:

٤٦٠٠٢١٣٢ ملف رقم:

السيد المُهندس / رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمساحة

تحت طيبة وبعد .

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٦/١٠/٢٠، بشأن النزاع القائم بين الهيئة المصرية العامة للمساحة

والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس حول إلزام الأخيرة سداد مبلغ (٢,٥) مليون جنيه قيمة تكاليف الأعمال المساحية التي قامت بها الهيئة المصرية العامة للمساحة بناءً على تكليف من الهيئة العامة

للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس بموجب الخطاب المؤرخ ٢٠١٢/١١/٨ .

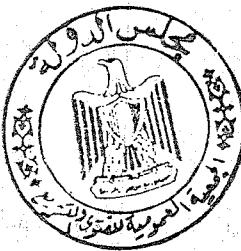
وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس

وبناءً على توصية اللجنة المشكلة برئاسة رئيس مجلس الوزراء بسحب جميع الأراضي السابق تخصيصها

للشركات العاملة في المنطقة الاقتصادية، ولم تقم بتتميّتها، واستغلالها قامت بتكليف الهيئة المصرية العامة للمساحة بأعمال الفحص والتحقق الفعلى والرفع المساحي لهذه الأرضي، وقامت الهيئة المصرية العامة للمساحة بتنفيذ أعمال

الرفع المساحي، إلا أن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس امتنعت عن سداد مقابل هذه الأعمال

والتي قدرتها الهيئة المصرية العامة للمساحة ابتداء بـ مبلغ (٢٢) مليون جنيه، ثم قامت بتخفيض هذا المبلغ



مجلس الدولة
مركز المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إلى مبلغ (٢,٥) مليون جنيه لتضرر الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس من ذلك المبلغ وأنها قد تحملت جميع مصروفات فريق العمل المساحي، مما سهل عمل الفريق وإنجاز الأعمال في ثمانية أيام فقط إلا أن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس امتنعت عن السداد بحجة أنها لن تستفيد من أي أعمال رفع مساحي، وهو ما حدا بكم إلى طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلساتها المعقودة في ١١ من أكتوبر عام ١٧٠٢م، الموافق ٢٠ من المحرم عام ١٤٣٩هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تحصل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الجهات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الجهات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك - وعلى ما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع اختصها بإبداء الرأى مسبباً في الأنزعة التي تثار بين الجهات الإدارية، وذلك بدليلاً عن اللجوء لإقامة الدعوى القضائية، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسماً لأوجه النزاع وقطعاً له، ولما كانت مباشرة الجمعية العمومية لهذه الولاية تتطلب أن يكون النزاع مستوفياً شرائطه الشكلية والموضوعية، مدوماً بمستداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فالجمعية العمومية - في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحاً للفصل فيه - أن تتدبر خيراً، أو أكثر للاستنارة بالرأى في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاصضاً كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في النزاع.



مجلس الدولة
مكتب المفتي العام
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

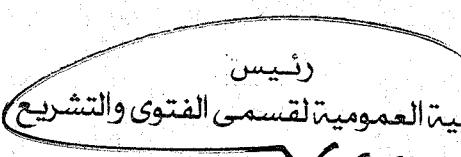
وتزكيًا على ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة أوراق النزاع الماثل أنه غير صالح للفصل فيه بحالته الراهنة لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يتوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة، لذا فقد ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفى النزاع بتأليف لجنة فنية مالية مشتركة برئاسة أحد المراقبين الماليين التابعين لوزارة المالية، وحددت مهامها على نحو ما سيرد تفصيلًا بالمنطوق.

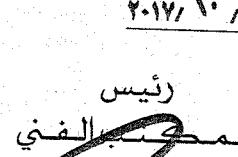
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى تكليف طرفى النزاع بتأليف لجنة فنية مالية برئاسة أحد المراقبين الماليين تنتدبها وزارة المالية، ويمثل فيها طرفا النزاع، تكون مهمتها، بعد الاطلاع على جميع أوراق النزاع، تحديد مدى صحة تكليف الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس للهيئة المصرية العامة لمساحة القيام بالأعمال محل النزاع، ومدى صحة الأسباب التي اتخذتها الهيئة المذكورة أولاً سنداً للامتناع عن أداء قيمة أعمال الرفع المساحي، حال ثبوت صحة قيامها بتكليف الهيئة المصرية العامة لمساحة بهذه الأعمال، وبيان التزامات كلا الطرفين، وتقييم الأعمال مالياً على وجه الدقة، وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات على أن تودع تقريرها مرفقاً به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع التي تتلزم تقديمها إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ١٣/١٢/٢٠١٧م.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

تعميرًا في: ٢٠١٧/١٢/٥٣

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
مكي أحمد راغب دكروري
نائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معتز/

مجلس الدولة
مركز المعلومات والاتصالات العمومية
للسنة الشرقية والتشريع

